

### الوضع القانوني للمياه في قطاع غزة

مثلما هو الحال في الضفة الغربية فإن الوضع القانوني في قطاع غزة لا يختلف كثيرا عن الضفة الغربية كونهما واقعتان تحت الاحتلال الاسرائيلي ، فالمشروع واحد لكلا المنطقتين ، ونتيجة لعدم السماح للفلسطينيين بوضع قوانين وتشريعات وطنية للبيئة الفلسطينية بشكل عام فإن الأوامر العسكرية هي التشريع السائد في قطاع غزة أيضا ، فقد جاء الأمر العسكري رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن المياه والذي جاء في ما يلي :-

نتيجة الصلاحيات المخولة لي بصفتي قائد المنطقة (قطاع غزة) وحيث أن ثمة خطرا يخشى على مصادر المياه في المنطقة ، وحماية لمصادر المياه المستغلة منها وغير المستغلة ، لما فيه منفعة الجمهور فأنني أمر بما يلي :-

يحدد المسؤول الذي اعينه تعريف ما هي المياه المستغلة أو التي يمكن استغلالها في المستقبل سواء اكانت ينابيع أو جداول ، أنهر ، بحيرات ، برك ، مياه جوفية ، سطحية ، راكده ، جاريه ، مفتوحة ، مغلقة ، مياه المجاري .. الخ . كيفية استخداميا واستغلالها ، استمرار الحق أو الغاؤه ، اعمال السلطة المختصة وصلاحياتها ، تنفيذ الاعمال من قبل السلطة المختصة ،

نجاغة استعمال المياه ، شبكة المجاري في منطقة السلطة المحلية ، واجب قياس المياه ، تركيب عدادات المياه ، قياس كمية المياه المستخرجه ، استخراج المياه وتوريدها واستهلاكها ، نظام تحديد اصول توزيع المياه في منطقة السلطة المحلية ، وجوب مواصلة توريد المياه ووقف توريدها ، الالتزام بتوريد المياه للمستهلكين الجدد ، الغاء أو تخفيض كميات المياه المخصصة ، شروط توريد المياه ، تحويل الرخصة الى الغير ، الاعتراض على منح التراخيص ، الغاؤها ، الامر بردم البئر ، فرض الغرامات ومقاديرها ، استيفاء الرسوم الخاصة ، الرسوم والمنح ، تقديم تفاصيل ، حق الاعتراض ، صيانة حقوق ، صلاحيات المحكمة المحلية ، عقوبات )

الخصائص البيئية لمشكلة المياه في قطاع غزة :